١١ ـ تؤكد استصواب إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تسهل إيفاد هذه البعثة في أبكر وقت ممكن ؛

١٢ ـ تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى برمودا في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

**الجلسة العامة ٩٢**
**٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧**

## ٨٧/٤٢ ـ مسألة غوام

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣٩] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ، وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٢٥/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، فيما يتعلق بغوام[٤٠] ،

وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة والذي مؤداه أن اللجنة الغوامية لتقرير المصير ، التي عينت في شباط/فبراير ١٩٨٤ ، قد أنهت عملها في مشروع قانون الكمنولث وأنه سيطلب من الناخبين الغواميين الموافقة أو عدم الموافقة على نص مشروع القانون ، في استفتاء عام ، وإذ تلاحظ أن المجلس التشريعي في غوام قد خصص ٠٠٠ ١٨٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل برنامج لتوعية الناخبين في هذا الصدد

وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة ، الذي ذكر فيه أنه من المزمع أن تتخلى وزارة الدفاع في الولايات المتحدة لحكومة الإقليم عن ٤٣٥ ١ هكتاراً من الأراضي في عام ١٩٨٦ ،

وإذ تلاحظ ما يتيحه صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة ، على سبيل المثال ، من إمكانيات لتنويع وتنمية اقتصاد الإقليم ، وإذ تحيط علماً ببيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة الذي يفيد بأن مشروع قانون الكمنولث يسعى لتعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة بين غوام والولايات المتحدة الأمريكية ،

وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة بأن أحكام مشروع قانون الكمنولث تعترف بالهوية الثقافية المتميزة للشعب التشاموري ، وهم السكان الأصليون لغوام ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الإقليم وزيادة تقويته بغية تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ تكرر تأكيد أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد النظر ،

١ ـ توافق على الفصل المتعلق بغوام من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٢٨] ؛

٢ ـ تؤكد من جديد حق شعب غوام غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ ـ تؤكد من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال تنفيذ الإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

٤ ـ تؤكد من جديد أهمية تنمية الوعي بين شعب غوام بالإمكانيات المتاحة له فيما يتعلق بحقه في تقرير المصير ، وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة

---

(٣٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/42/23) ، الفصول الثالث والخامس والتاسع .

(٤٠) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والأربعون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٠ ، والتصويب .

إلى أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بالتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار وفقاً للرغبات المعلنة لشعب الإقليم ؛

٥ ـ **تؤكد من جديد اقتناعها الشديد** بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم يمكن أن تشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ الإعلان وأنه من مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألا يعوق وجود هذه القواعد والمنشآت سكان الإقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

٦ ـ **تحثّ** الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لعدم توريط الإقليم في أية أعمال هجومية أو التدخل في شؤون الدول الأخرى وأن تمتثل امتثالاً كاملاً لمقاصد ومبادىء الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة المتصلة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ؛

٧ ـ **تؤكد من جديد** مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغوام ، وفي هذا الصدد ، تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات إضافية لتقوية اقتصاد الإقليم وتنويعه بغية تقليل تبعية الإقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالإدارة ؛

٨ ـ **تكرر التأكيد** على أن إحدى العقبات التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي في غوام ، ولاسيما التنمية الزراعية ، ناشئة عن احتفاظ السلطات الاتحادية للولايات المتحدة بمساحات كبيرة من الأراضي ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل بالتعاون مع حكومة الإقليم على التعجيل بنقل ملكية الأراضي إلى شعب الإقليم ؛

٩ ـ **تكرر من جديد دعوتها** للدولة القائمة بالإدارة إلى أن تدعم ما تتخذه حكومة الإقليم من تدابير ترمي إلى إزالة القيود التي تعترض النمو في مجالي الزراعة وصيد الأسماك على نطاق تجاري وإلى أن تكفل تنميتها إلى أكمل مدى ؛

١٠ ـ **تحثّ** الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ تدابير فعّالة لصون وضمان حق شعب غوام في الموارد الطبيعية للإقليم ، بما في ذلك مياهه الإقليمية ، وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وتطلب من الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الإقليم ؛

١١ ـ **تعيد تأكيد** أهمية بذل جهود متواصلة من جانب حكومة الإقليم ، بدعم من الدولة القائمة بالإدارة ، لتطوير لغة وثقافة الشعب التشاموري ؛

١٢ ـ **تطلب** إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

**الجلسة العامة ٩٢**
**٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧**

## ٤٢/٨٨ ـ مسألة ساموا الأمريكية

**إن الجمعية العامة ،**

**وقد نظرت** في مسألة ساموا الأمريكية ،

**وقد درست** الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣٥] ،

**وإذ تشير** إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بساموا الأمريكية ، وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٤١/٢٣ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ،

**وإذ تأخذ في اعتبارها** بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة المتعلق بساموا الأمريكية[٤٠] ،

**وإدراكاً منها** للحاجة إلى حث خطى التقدم نحو التنفيذ التام للإعلان فيما يخص ساموا الأمريكية ،

**وإذ تلاحظ** مواصلة عملية استعراض الدستور ، من خلال المشاورات الشعبية ومن خلال أعمال لجنة استعراض الدستور ،

**وإذ تدرك** ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الإقليم وزيادة تقويته من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

**وإذ تشير** إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٨١ ،

**وإذ تضع في اعتبارها** أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى ساموا الأمريكية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ،

١ ـ **توافق** على الفصل المتعلق بساموا الأمريكية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٢٨] ؛